

## معايير الإشراف والرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية : دراسة تطبيقية على ضوء مقررات لجنة بازل الثانية

عبد الله نور الدين

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة سعيدة



### ملخص

جاءت مقررات لجنة بازل في طبعتها الثانية كاستجابة لضرورة وجود نظام شامل يمكن البنوك من مواجهة التحديات الصعبة الخاصة بالأصول ورأس المال، ويضمن إدارة كفؤة للمخاطر ودرجة عالية من الإشراف والرقابة، ومن هذا المنطلق اهتمت هذه الدراسة بالتساؤل عن مدى التزام وتطبيق البنوك التجارية في الجزائر لتلك المقررات. واستخدمت الدراسة تحليل التباين *ANOVA* والاختبار الإحصائي *T-test* و *F-test* للكشف عن مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير الإشراف والرقابة الداخلية المنصوص عليها في الاتفاقية. وأظهرت النتائج إتزاما جزئيا فقط في التطبيق بالنسبة لكل البنوك العاملة في الجزائر سواء كانت محلية أو عربية حيث لم تجد الدراسة أي فروقات ذات دلالة احصائية تعود لهويه البنك تؤثر في درجة تطبيقه لهذه المقررات .

**الكلمات المفتاحية:** بازل //، كفاية رأس المال، المخاطر، الإشراف والرقابة الداخلية ، البنوك التجارية الجزائرية

### Abstract

The decisions of the Basel Committee in its second edition are in response to the need for a comprehensive system that enables banks to face the difficult challenges of assets and capital, ensures efficient risk management and high degree of supervision and control. . The study used the ANOVA analysis, the T-test and the F-test to determine the extent to which the Algerian banks applied the internal supervision and control standards stipulated in the agreement. The results showed only partial commitment in the application for all banks operating in Algeria, whether local or Arab. Where the study did not find any differences of statistical significance attributed to the identity of the bank affect the degree of application of these courses.

**Key words:** Basel II, capital adequacy, risks management, internal control and supervision, Algerian commercial banks

## مقدمة

يعتبر الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وهو من المواضيع التي تولى عناية بالغة، حيث أثبت التاريخ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان، لذا تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف ضمان كفاءة واستقرار نظامها المالي والمصرفي.<sup>1</sup> حيث تتطلب سلامة القطاع المالي تقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتبني إدارة كفؤة للمخاطر.

ونظراً لاختلاف الظروف ووجهات النظر والرؤى من دولة لأخرى، ظهرت الضرورة لإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية لتطوير أساليب إدارة المخاطر في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي المتمثلة في معايير كفاية رأس المال التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل.<sup>2</sup> وبينما اقتصر تركيز مقررات بازل الأولى 1988 على المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية فقط، أضافت مقررات بازل الثانية 1998 المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات المصرفية الالكترونية، إضافة إلى الاهتمام بأساليب تنفيذ الرقابة ومتابعة نشاط البنوك كأهم تعديل للاتفاقية في نسختها الأولى.<sup>3</sup>

مما سبق، وفي ظل التحديات التي تفرضها العولمة المالية من حرية انتقال رؤوس الأموال ودخول المنافسين إلى السوق المحلية، يظهر أن التحدي كبير بالنسبة للبنوك الجزائرية في مساندة التطورات والاتجاهات الحديثة التي يسلكها الجهاز المصرفي على المستوى العالمي،<sup>4</sup> فيإلى أي مدى وصل تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لهذه المقررات والالتزام بالمعايير التي أقرتها. من هنا تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل II المتعلقة بالإشراف والرقابة الداخلية في البنوك، وتقسم الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي يتم من خلالهما عرض أهم ما جاء في الاتفاقية من بنود ثم مدى تبني سلطة النقد في الجزائر لما جاءت به وتطبيقها من عدمه.

## الإطار النظري

تمثل الاهتمام الأساسي لاتفاقية بازل الثانية في كيفية تمكّن البنوك من المواكبة والتكيف لثلاثة أنواع أساسية من المخاطر وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. بما يضمن المحافظة على مستوى مقبول لرأس المال لان غالبية المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية مرتبطة بعناصر الميزانية العمومية متمثلة بشكل أساسي بنشاطات الإقراض والاقتراض *Lending and Borrowing* أو القيام بوظيفة الوساطة المالية.<sup>5</sup>

وقد اشارت لجنة بازل إلى أن التعامل مع اتفاقية بازل الجديدة يستدعي خليطاً ذكياً من السياسات والإجراءات ويبدو أن بلورة هذه السياسات ووضعها موضوع التنفيذ عملية تستهلك سنوات طويلة،<sup>6</sup> ناهيك عن قيود محدودية الموارد والأولويات الأخرى التي ستجعل من تطبيق الاتفاق يتأخر عن موعده الرسمي المحدد في نهاية عام 2006 م لذلك على السلطات الرقابية الوطنية في الدول المختلفة تطبيق العناصر الأساسية لمكونات الحورين الثاني والثالث (عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق) حتى ولو لم يتم تطبيق الحور الأول (الحد الأدنى لمطلوبات رأس المال) إلا بعد نهاية 2006 م.<sup>7</sup>

وعندما يتعلق الأمر بتطبيق مقترحات بازل 2 فإن الأمر يجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة في إدارة العمل المصرفي، وبالتالي فإن التطبيق الفعلي لمقترحات بازل 2 يتطلب بالضرورة توفير عناصر البيئة الأساسية المصرفية وتطوير في القواعد والمعايير المحاسبية وتطوير لأنشطة وخدمات مالية، إلى الارتقاء بالكفاءة المهنية للعاملين في هذا القطاع.<sup>8</sup>

## II الدعائم الأساسية لمقررات لجنة بازل II

تتضمن الاتفاقية إطاراً عاماً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية قابل للتطبيق العملي من قبل الوظائف الإشرافية البنكية، ويتكون من أربع محاور أساسية:<sup>9</sup>

### الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال

حيث تتضمن هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وهناك معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها وردت في التقرير الأخير للجنة بازل.<sup>10</sup>

### الدعامة الثانية: المراجعة من قبل السلطة الرقابية والإشرافية

والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك وإستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال. وتقتصر لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ، الأول يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال، والثاني يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى البنوك داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة، والثالث، يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأيضاً يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى، والرابع يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب.<sup>11</sup>

### الدعامة الثالثة: انضباط السوق<sup>12</sup>

ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب. ويهدف الإفصاح إلى التشجيع على اتباع البنوك الممارسات البنكية السليمة.

## المعايير المعتمدة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

تناولت لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك إطاراً عاماً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك قابلة للتطبيق العملي من قبل الوظائف الإشرافية عند تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وقد جاءت هذه التعليمات إثر صدور نتائج الدراسات التحليلية المتعلقة بالخسائر التي منيت بها العديد من المؤسسات البنكية، والتي عزت أهم أسبابها إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.<sup>13</sup>

وقد تضمنت مقررات لجنة بازل II (Basle, 1998) إطاراً لتقييم نظام الرقابة الداخلي لدى البنوك وذلك ضمن خمسة عناصر رئيسية لعملية الرقابة الداخلية اشتملت على مجموعة من العناصر كما يلي.

### أولاً: الإشراف الإداري وثقافة الرقابة

ويشمل ثلاثة مبادئ هي: <sup>14</sup>

#### 1- مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل التحقق من وجود واستمرار نظام رقابة داخلي فعال ومناسب، كما تضمنت المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل وسياساته، والمراجعة الدورية لمدى ملائمة إستراتيجية البنك وحدود المخاطر، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، والموافقة على الهيكل التنظيمي.

#### 2- مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

وتشمل تطبيق مختلف الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها البنك، ويشمل ذلك قيام الإدارة التنفيذية بصيانة الهيكل التنظيمي و التأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات، ووضع السياسات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية ومراقبة مدى كفاءة وكفاية هذا النظام، والتأكد من أن نشاطات البنك تؤدي من قبل موظفين مؤهلين ومدربين، ووضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد.

#### 3- معايير الأخلاق العالية والتزاهة

والتي تهدف إلى تشجيع المعايير الأخلاقية وخلق الثقافة الرقابية داخل المؤسسة وتعتمد على الجهود المشتركة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المتمثلة في المدراء العامين ومساعدتهم لتحقيق ذلك من خلال إرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتباره مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة، وتعزيز معايير مثلي للتزاهة ومبادئ أخلاقية في إجراءات التعامل.

ثانياً: تعريف المخاطر وتقييمها. <sup>15</sup>

واشتمل على تحديد المخاطر وتقييمها بعد تحديد آثارها السلبية على الأهداف الموضوعية، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ الكلفة والمنفعة، وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها، واستمرارية تقييم أثرها على الأهداف، وشموليتها جميع خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة الإدارية في البنك.

ثالثاً: أنشطة الرقابة وفصل المهام: <sup>16</sup>

وتتحدد وفق ما يتفق عليه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشمل أنشطة الرقابة تقارير أداء دوائر وأقسام البنك، والرقابة المادية باستخدام الضوابط المختلفة التي تمنع الوصول إلى الموجودات، إضافة لوضع حدود خاصة لمجموعة المخاطر تحول دون حدوث خسائر ضخمة، واستخدام الأنشطة الرقابية الأخرى المرتبطة بنظام الموافقات والتفويضات أو التحقق والمطابقة.

أما فيما يتعلق بفصل المهام بين الوظائف المتعارضة فقد اتفق على عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة وتقليل احتمال حدوث الاحتلاس والتلاعب، أو عدم وجود ضوابط غير ملائمة في الحالات التي يكون الفرد مسئولاً عن أنشطة متعارضة، ومنع وجود أية أعمال مخالفة للسياسات والإجراءات الرقابية.

رابعاً: أنظمة المعلومات والاتصال

ويتعلق ذلك بإمكانية الوصول إلى البيانات المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وتشمل وجود أنظمة معلومات تخضع لأساليب الحماية المناسبة، ووجود قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات ومدعومة بهيكل تنظيمي يساعد على تدفق البيانات بشكل عمودي وأقوي داخل البنك.

#### خامساً: متابعة العمليات وتصويب الخلل

وذلك من خلال الإشراف المستمر على نظام التدقيق الداخلي لضمان فاعليته وكفاءته ومراقبة المخاطر الرئيسية و التقييم الدوري لهذه العمليات. وتتضمن متابعة العمليات وتصويب الخلل ضرورة الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.<sup>17</sup>

وقد أشارت مقررات لجنة بازل إلى وجوب تمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية والقدرة المهنية والكفاءة العالية بحيث يقوم بدور شامل وفعال في تقييم عمليات البنوك ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية. وتتضمن متابعة العمليات وتصويب الخلل ضرورة الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب، فقد أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى معالجته في الوقت المناسب. وقد أوصت مقررات لجنة بازل الثانية على ضرورة تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل السلطات المشرفة وفق مجموعة من الإجراءات المختلفة بهدف التأكد من فاعليتها.<sup>18</sup>

#### الجانب التطبيقي

##### مشكلة الدراسة

في ظل الجدل الفكري السائد بشأن تطبيق هذه المعايير وما تقدمه للأجهزة المصرفية والمالية على اختلافها، ما بين مؤيد يري أنها قد حققت العديد من المزايا الاقتصادية ورفعت من كفاءة وجاهزية الأنظمة المصرفية اتجاه المخاطر والأزمات على اختلافها، ومعارض يرى أن تطبيقها يستند إلى إصلاحات قبلية عديدة واعتبارات بشرية ومادية أكيدة تضمن التنسيق والترابط وتكفل دوام واستمرارية العمل بها، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما مدى تطبيق البنوك التجارية العاملة في الجزائر لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالإشراف والرقابة الداخلية؟.

##### فرضيات الدراسة:

تهتم الدراسة بالإجابة على الإشكالية المطروحة تبعا للافتراضات التالية:

الفرضية الأولى: **Ho** : لا تطبق البنوك التجارية في الجزائر مقررات لجنة بازل **II** المتعلقة بالرقابة الداخلية.

الفرضية الثانية: **Ho** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل **II** المتعلقة بالرقابة الداخلية، والتي تعود لاختلاف هوية البنك.

#### منهجية الدراسة

##### مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين في البنوك ضمن مصلحة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، ودائرة العمليات، وإدارة القروض، وقد تم توزيع الاستبيانات على عينة مكونة من (60) موظف موزعين على (10) مصارف عاملة في ولايات سعيدة وسيدي بلعباس ومعسكر، وتم اختيارها بطريقة المعاينة العشوائية *Random Sampling Technique* وقد تم استرجاع (40) استمارة منها فقط، بنسبة (66%). وشملت الاستبانة مقررات لجنة بازل **II**,

والتي تتكون من العناصر الرئيسية التالية: الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، وتعريف المخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة وفصل المهام، والمعلومات والاتصال، ومتابعة العمليات وتصويب الخلل.

وتم تخصيص مجموعة من أسئلة الاستبانة لقياس كل منها، فقد خصصت الأسئلة من (1) إلى (13) لقياس الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، ولقياس تعريف المخاطر وتقييمها تم تخصيص الأسئلة من (14) ولغاية (20)، أما فيما يتعلق بأنشطة الرقابة وفصل المهام فقد تم تخصيص الأسئلة من (21) إلى (27)، ولقياس المعلومات والاتصال خصصت الأسئلة من (28) ولغاية (32)، وأخيرا فقد قام الباحثان بتخصيص الأسئلة من (33) ولغاية (41) لقياس متابعة العمليات وتصويب الخلل. صدق وثبات أداة الدراسة:

للتحقق من صدق الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (*Alpha Cronbach's*) لقياس معامل الثبات الكلي لهذه الأداة حيث بلغ (96.19)، في حين تراوحت معاملات الثبات الخاصة بعناصر الدراسة بين (66.26) و(93.46) كما هو مبين في الجدول رقم (1) والذي يقيس معاملات الثبات لأبعاد الدراسة.

جدول (1) يبين معاملات الثبات لأبعاد الدراسة والبعد الكلي

الأبعاد	معامل ألفا كرونباخ
الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	92.25
التعريف المخاطر وتقييمها	91.17
أنشطة الرقابة وفصل المهام	67.66
المعلومات والاتصال	93.14
متابعة العمليات وتصويب الخلل	88.78
الدرجة الكلية	97.22

#### تحليل البيانات الإحصائية

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتمثلة في كل من التوزيعات التكرارية لوصف عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات (*T*) و(*F*) لقياس درجة تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية.

#### أولا: خصائص عينة الدراسة :

أظهرت عينة الدراسة الخصائص التالية وذلك حسب المؤهل العلمي ومجال العمل وصاحبه وعدد سنوات الخبرة فيه:

النسبة المئوية %	العدد	المتغير	
90	36	بكالوريا	التحصيل العلمي
10	4	ماجستير	
-	-	دكتوراه	
22.5	09	المخاطر	اسم الدائرة
22.5	09	التدقيق	
35.0	14	القروض	
20.0	08	العمليات	

52.5	21	1-5 سنوات	سنوات الخبرة العملية
47.5	19	6-20 سنة	
77.5	31	وطني	هوية البنك
12.5	5	عربي	
10	4	أجنبي	

## ثانياً: الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (3) تعني درجة موافقة ضعيفة، والفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (3) تعني درجة موافقة عالية، وذلك اعتماداً على مقياس الفقرات الذي تتراوح درجاته بين (1-5). وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تضمنتها الاستبانة ككل، ولكل بعد على حده كما هو موضح في الجدول رقم (3)

## الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الرقابة الداخلية

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الأول	الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	4.23	0.57	عالية
الثاني	التعريف بالمخاطر وتقييمها	4.19	0.58	عالية
الثالث	أنشطة الرقابة وفصل المهام	4.31	0.30	عالية
الرابع	المعلومات والاتصال	2.65	0.60	ضعيفة
الخامس	متابعة العمليات وتصويب الخلل	2.56	0.54	ضعيفة
الدرجة الكلية		4.21	0.45	عالية

يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية، حيث أن درجة الموافقة على التقييم كانت عالية في البعد الأول (الإشراف الإداري وثقافة الرقابة)، والثاني (التعريف بالمخاطر وتقييمها) والثالث (أنشطة الرقابة وفصل المهام) أما البعد الرابع (المعلومات والاتصال) والخامس (متابعة العمليات وتصويب الخلل) فكانت درجة الموافقة عليها ضعيفة، وقد تضمن التحليل كل فقرة من فقرات الأبعاد الخمسة المذكورة.

## أولاً: الإشراف الإداري وثقافة الرقابة

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها الإشراف الإداري وثقافة الرقابة

رقم الفقرة	فقرات بعد الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة للبنك	4.47	0.85	عالية
2	يقوم المجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لمدى ملائمة إستراتيجية البنك وحدود المخاطر	4.43	0.84	عالية
13	تقوم الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للتراثمة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية	4.40	0.67	عالية
5	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطبيق الاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة	4.25	0.71	عالية
7	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في التأكيد من وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.	4.23	0.77	عالية
6	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها البنك	4.23	0.73	عالية
3	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قبل الإدارة التنفيذية بانخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر	4.18	0.68	عالية
9	تقوم الإدارة التنفيذية بمراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية	4.17	0.59	عالية
11	تقوم الإدارة التنفيذية بإنشاء ثقافة مؤسسية تركز على أهمية الرقابة الداخلية	4.15	0.86	عالية
8	تمتع البنك بوجود نظام رقابة داخلية فعال	4.10	0.55	عالية
4	يهتم مجلس الإدارة بما فيه الكفاية في رسم السياسات الإدارية والهيكلة التنظيمي	2.83	0.78	ضعيفة
10	تقوم الإدارة التنفيذية بإرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتبارها من مسؤوليات كافة الأفراد في البنك	2.47	0.74	ضعيفة
12	تقوم الإدارة التنفيذية باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة	2.09	0.89	ضعيفة
	الدرجة الكلية	4.23	0.57	عالية

يظهر الجدول رقم (4) درجة موافقة عينة البحث على تقييم الفقرات وفقاً للبعد الأول المتمثل في الإشراف الإداري وثقافة الرقابة كما يشير الجدول إلى أن عينة البحث راضية عن وجود نظام رقابة داخلية فعال، يقوم على المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة للبنك، ومراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية، وتحديد وقياس ومراقبة



المخاطر التي يواجهها ، وفصل المهام وتحديد المسؤوليات مع التأكيد على المعايير المثلى للزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل وهي البنود التي أظهرت متوسطاتها قيماً أعلى من من المتوسط الحسابي المعياري (3)، بينما اعترضت عينة الدراسة على عدم الاهتمام بالسياسات الإدارية والهيكل التنظيمي واعتبار أن الرقابة الداخلية ليست مسؤولية كافة الأفراد في البنك بل هي من اختصاص دائرة معينة لا يتم اطلاع موظفيها على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة، وجاءت قيم متوسطاتها أدنى من المتوسط الحسابي المعياري (3).

وكان ترتيب فقرات هذا البعد تنازلياً حسب درجة موافقة عينة البحث عليها كما يلي: (2، 13، 5، 10، 7، 6، 4، 3، 9، 11، 8، 4، 10، 12)، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.23) الأمر الذي يشير إلى درجة موافقة عالية للمبحوثين.

### ثانياً: تعريف المخاطر وتقييمها

#### جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد التعريف المخاطر وتقييمها

رقم الفقرة	فقرات بعد التعريف المخاطر وتقييمها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
15	تقوم الإدارة التنفيذية بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل البنكي	4.33	0.69	عالية
14	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك	4.27	0.64	عالية
16	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها	4.22	0.62	عالية
19	تتم عملية تقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة	4.18	0.78	عالية
20	تضع الإدارة التنفيذية إجراءات بشكل سريع لمواجهة المخاطر	4.15	0.77	عالية
17	تأخذ عملية تقييم المخاطر بالاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة	4.13	0.79	عالية
18	تتم عملية تقييم المخاطر بشكل متواصل	4.03	0.71	عالية
	الدرجة الكلية	4.49	0.58	عالية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثاني (تعريف المخاطر وتقييمها) كما يظهر في الجدول رقم (5) والذي يشير إلى أن عينة الدراسة توافق بدرجة عالية على سياسة البنك في مجال تصنيف المخاطر وطرق تقييمها وقياسها وتحديد المخاطر المحتملة وتحديد ما يمكن السيطرة عليه منها وما لا يمكن وفقاً لأولوية النشاط من الأدنى وصعوداً إلى الأنشطة العامة وأن هذه العملية تتم بشكل متواصل آخذة في عين الاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة، وجاءت متوسطاتها الحسابية في مجملها أعلى من المتوسط الحسابي المعياري (3)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث عليها عالية، وبدرجة كلية للبعد بلغ المتوسط الحسابي (4.49) بموافقة عالية.

## ثالثاً: أنشطة الرقابة وفصل المهام

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد أنشطة الرقابة وفصل المهام

رقم الفقرة	فقرات بعد أنشطة الرقابة وفصل المهام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
21	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة التنفيذية في نجاح إجراءات الرقابة	4.60	0.50	عالية
22	تساهم علمية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.38	0.49	عالية
25	تؤدي إدارة السقوف والتفويضات الخاصة بها المحددة من قبل الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.30	0.46	عالية
26	تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.28	0.60	عالية
23	يتوفر ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الموجودات الملموسة	4.28	0.45	عالية
27	تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم إيكال مهام متعارضة لموظف واحد	4.18	0.68	عالية
24	تساهم جهود الإدارة التنفيذية في التقيد بمعايير معينة مثل التركزات الائتمانية وغيرها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.15	0.36	عالية
	الدرجة الكلية	4.31	0.30	عالية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثالث (أنشطة الرقابة وفصل المهام) كما يظهر في الجدول رقم (6) حيث أظهرت هي الأخرى درجة موافقة عالية من طرف عينة الدراسة حيث ترى العينة أن تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم إيكال مهام متعارضة لموظف واحد، وتوزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية وتقديم التقارير الدورية وتدابير وإجراءات حل المشاكل المفاجئة تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية، حيث كانت المتوسطات الحسابية للعناصر السالفة الذكر في مجملها أكبر من المتوسط الحسابي المعياري (3).

وكان ترتيب بقية فقرات هذا البعد تنازلياً حسب درجة موافقة عينة البحث العالية عليها كما يلي: (22، 25، 26، 23، 27)، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.31) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث على مجمل فقراته كانت عالية.

## رابعاً: المعلومات والاتصال

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد المعلومات والاتصال

رقم الفقرة	فقرات بعد المعلومات والاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
28	يتوفر أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.50	0.64	عالية
29	توفر وعي كافي لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية بإجراءات الرقابة الداخلية	2.47	0.70	ضعيفة
30	توفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر	2.19	0.72	ضعيفة
32	يتوفر قنوات فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة	2.17	0.78	ضعيفة
31	تشمل الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية	2.05	0.81	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.87	0.60	ضعيفة

بينت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الرابع (المعلومات والاتصال) كما يظهر في الجدول رقم (7) عدم رضى شبه مطلق على مناخ الاتصال والمعلومات في البنك ولم تستثنى من عدم الموافقة تلك سوى توفر البنك على أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية"، بينما أظهرت انتقادات بخصوص تمكن الموظفين من المفاهيم والسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة وكذلك عن مدى تمكين نظام الرقابة للبنك لمواجهة الحالات الطارئة وضمان سير العمل.

وكانت المتوسطات الحسابية لأغلب عناصر البند الرابع أقل من المتوسط الحسابي المعياري (3)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث عليها ضعيفة، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.87) الأمر الذي يشير إلى أن عينة البحث غير موافقين على مجمل فقراته.

## خامساً: متابعة العمليات وتصويب الخلل

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها متابعة العمليات وتصويب الخلل

رقم الفقرة	فقرات بعد متابعة العمليات وتصويب الخلل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
36	تساهم استقلالية الرقابة الداخلية عن الإدارية التنفيذية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.25	0.59	عالية
40	في إطار عمليات التدقيق الداخلي يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية	4.15	0.53	عالية
35	التدخل الفوري يتناسب مع أي تغيير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية للبنك	3.07	0.70	عالية
41	يتلاءم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك	2.78	0.66	ضعيفة
38	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالتأهيل العملي والخبرة بشكل جيد	2.89	0.98	ضعيفة
33	يتم التعامل مع نشاطات نظام الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للبنك	2.58	0.72	ضعيفة
37	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال البنك.	2.54	0.68	ضعيفة
39	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالاستقلالية	2.45	0.88	ضعيفة
34	يتم التعامل مع عمليات التقييم الدوري لعمليات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للبنك	2.35	0.72	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.82	0.54	ضعيفة

عبرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأغلبية فقرات البعد الخامس (متابعة العمليات وتصويب الخلل) عن عدم موافقة عينة البحث والدراسة عن مدى تطبيق هذا المعيار كما يظهر في الجدول رقم (8)، حيث تعيب عينة البحث على البنك عدم توافق نظام الرقابة المعمول به مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، و عدم التأهيل العلمي والخبرة الكافية للقائمين على الرقابة الداخلية، وعدم تمتعهم بالصلاحيات الكافية للولوج على الوثائق والسجلات وكذا عدم تمتعهم بالاستقلالية وأن عمليات الرقابة تتم بصفة دورية ولا تعتبر كجزء من الواجبات اليومية للبنك ولهذا كانت موافقتهم على أغلب عناصر البند الخامس ضعيفة، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.82) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث على مجمل فقراته كانت ضعيفة.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

لاختبار فرضية الدراسة الأولى التي تنص على "لا تطبق البنوك التجارية في الجزائر مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية"، تم إجراء اختبار  $(T)$  (*Independent Samples T-test*)، وأشارت نتائج الاختبار إلى أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية لكن بصفة جزئية فقط، وذلك لأن قيمة  $(T)$  المحسوبة لهذا الاختبار بلغت (17.21)، وهي أعلى من قيمة  $(T)$  الجدولية البالغة (1.68)، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية سابقة الذكر.

أما على مستوى الأبعاد فقد أظهرت النتائج أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية في الأبعاد الثلاث (الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، وتعريف المخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة وفصل المهام)، ولا تطبق البعد الرابع المتعلق بالمعلومات والاتصال وكذا البعد الخامس المتعلق بمتابعة العمليات وتصويب الخلل، وذلك لأن قيمة  $(T)$  المحسوبة لهذا الاختبار بلغت هذه الأبعاد (13.65، 12.88، 27.96، 0.98، 0.83) على التوالي، وهي جميعها أعلى من قيمة  $(T)$  الجدولية البالغة (1.67) ما عدا البعد الرابع والخامس. والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9): نتائج اختبار  $(T)$  الأحادي لدرجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات

لجنة بازل II في الرقابة الداخلية

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة (ت) الجدولية	قيمة (ت) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
0.0001	39	1.68	**13.65	0.57	4.23	الإشراف الإداري وثقافة الرقابة
0.0001	39	1.68	**12.88	0.58	4.18	التعريف المخاطر وتقييمها
0.0001	39	1.68	**27.56	0.30	4.31	أنشطة الرقابة وفصل المهام
0.0001	39	1.68	**0.98	0.60	2.87	المعلومات والاتصال
0.0001	39	1.68	**0.83	0.54	2.82	متابعة العمليات وتصويب الخلل
0.0001	39	1.68	**17.21	0.45	4.09	الدرجة الكلية

\*\* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0.01.

الفرضية الثانية:

لاختبار فرضية الدراسة الثانية التي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05 في متوسط درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية تعزى لمتغير هوية البنك"، تم إجراء اختبار تحليل التباين (*ANOVA*)، وأشارت نتائج الاختبار إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II

في الرقابة الداخلية تعزى لمتغير هوية البنك، وذلك لأن قيمة ( $F$ ) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت (0.946)، وهي أقل من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (3.23)، وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية سابقة الذكر.

أما على مستوى الأبعاد فقد أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية تعزى لمتغير هوية البنك للأبعاد كافة (الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، والتعريف المخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة وفصل المهام، والمعلومات والاتصال، ومتابعة العمليات وتصويب الخلل)، وذلك لأن قيمة ( $F$ ) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت لهذه المجالات (1.03، 0.65، 0.56، 0.69، 1.03) على التوالي، وهي جميعها أقل من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (3.23). والجدول رقم (10) يوضح ذلك. جدول (10): نتائج اختبار تحليل التباين ( $ANOVA$ ) درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر

## تطبيق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (ف) الجدولية	الدلالة الإحصائية
الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	بين المجموعات	0.67	2	0.34	1.03	3.23	0.368
	داخل المجموعات	12.05	37	0.33			
	الكلية	12.72	39				
التعريف المخاطر وتقييمها	بين المجموعات	0.45	2	0.23	0.65	3.23	0.529
	داخل المجموعات	12.83	37	0.35			
	الكلية	13.27	39				
أنشطة الرقابة وفصل المهام	بين المجموعات	0.10	2	0.05	0.56	3.23	0.578
	داخل المجموعات	3.31	37	0.89			
	الكلية	3.41	39				
المعلومات والاتصال	بين المجموعات	0.51	2	0.25	0.69	3.23	0.508
	داخل المجموعات	13.59	37	0.37			
	الكلية	14.10	39				
متابعة العمليات وتصويب الخلل	بين المجموعات	0.59	2	0.30	1.03	3.23	0.366
	داخل المجموعات	10.64	37	0.29			
	الكلية	11.23	39				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.38	2	0.19	0.95	3.23	0.397
	داخل المجموعات	7.49	37	0.20			
	الكلية	7.87	39				

### الخلاصة والنتائج والتوصيات

بشكل عام تمثل مقررات لجنة بازل الثانية فرصاً وتحديات للأنظمة البنكية الجزائرية والعالمية على حد سواء، حيث ارتبط نجاح محاولاتها برفع ثقافة إدارة المخاطر البنكية وتخفيض تذبذباتها وتقليص مخصصات القروض السيئة وحسائر العمليات البنكية، وأظهرت النتائج أن البنوك الجزائرية وبدرجة جزئية تطبق مقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية في أبعادها الثلاثة الأولى ولم تستطع لحد الآن أن تحصل تقدماً في البند الرابع والخامس نتيجة ضعف أنظمة الاتصال والتنسيق الداخلي وكذا والمتابعة المتزامنة للعمليات وتدارك الأخطاء في تسيير الأصول المالية.

ويمكن أن يكون السبب في تبعية البنوك التجارية الجزائرية الشبه مطلقة لسياسة السلطة النقدية الوصية في مجال نظم الرقابة والتفتيش حيث تتخذ موقع المتلقي بدلا من أن تطور السياسة الخاصة بها والتي تراها مناسبة في المجال، وقد كانت هذه النتائج متطابقة مع تفسيرات (Castro, 2006) من أن إعطاء الجهات الإشرافية وجماعات التدقيق الداخلي دوراً أوسع لتطوير أساليبها الخاصة، وليس إجبارها على ذلك يساهم في تحقيق توافق أفضل مع مقررات لجنة بازل الثانية.

أما عن اثر هوية البنوك على درجة تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية، فلا يقتصر ذلك على البنوك الجزائرية فقط بل حتى البنوك العربية والأجنبية التجارية في الجزائر معنية، وقد يكون لدرجة المنافسة القليلة بين البنوك وتشابه طرق عملها فيما يخص الائتمان البنكي واستخدام الأجهزة الالكترونية والعمليات الاشرافية للبنك المركزي سبب في عدم وجود مثل هذه الفروقات، حيث تتميز بخضوعها كلها لقانون النقد والقرض والوصاية من السلطة النقدية دون تفریق وعلى حد سواء.

وعلى العموم من الصعب اعتبار أن تطبيق مقررات لجنة بازل قد حقق نجاحات عالية على أداء الأنظمة البنكية التجارية في الجزائر، فالاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة الخطر والإبلاغ عنه كان له محاذيره الخاصة وفق ما أوردته الأدبيات السابقة في هذا المجال. نتيجة لذلك، **توصي هذه الدراسة** بضرورة إخضاع محافظ القروض البنكية لعمليات فحص من قبل وكالات تصنيف الائتمان الخارجية *External Credit Agencies* وعدم الاعتماد فقط على عمليات الرقابة الداخلية .

## الهوامش والمراجع

- <sup>1</sup> ماجدة احمد شلي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، دراسة منشورة، موقع الدليل الإلكتروني للقانون العربي، 2004، ص: 01.
- <sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 79.
- <sup>3</sup> جوزيف طربية، صعوبات استقطاب التمويل الدولي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9723، 2005.
- <sup>4</sup> حبار عبد الرزاق، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2004، ص: 113.
- <sup>5</sup> حسين عبد الله التميمي، اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية، منتدى الإمارات الاقتصادي، 2007، ص: 02. من موقع: - <http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-246602.html> - 10k 27\01\2010
- <sup>6</sup> KPMG, 2004 "Basel II: A worldwide Challenge for the Banking Business", [www.us.kpmg.com/microsite](http://www.us.kpmg.com/microsite).
- <sup>7</sup> ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 03.
- <sup>8</sup> صندوق النقد العربي، دراسة أعدت لمجلس محافظي البنوك المركزية العربية، 2004، ص: 02.
- <sup>9</sup> اتحاد المصارف العربية، مجلة الاتحاد، ماي، جويلية، 2003، ص 17.
- <sup>10</sup> - Seidenberg, M and Schuerman T., 2003, "The New Basel Capital Accord and questions for research" Federal Reserve Bank of New York, may, p: 26
- Basel Committee on bank supervision, 2005 "International Convergence of capital Measurement and capital standards. A Revised Framework", Bank for international settlements, November. p:17
- <sup>11</sup> - مجلة إضاءات، بازل الأولى وبازل الثانية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 4، ص:4.
- Basel Committee on bank supervision, 2005, *opcit*, p:19
- <sup>12</sup> - Seidenberg, M and Schuerman T., 2003, *opcit*, p: 29
- حسين عبد الله التميمي، اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية، مرجع سابق ذكره، ص: 02. من موقع: - <http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-246602.html> - 10k 27\01\2010
- <sup>13</sup> عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن، مجلة علوم انسانية، العدد 36، 2008، ص: 09.
- <sup>14</sup> - علي اسماعيل شاكر، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، ماي 2003. ص 27.
- عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: مرجع سابق ذكره، ص: 09.
- هيثم عبد القادر الجنابي، قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية، لمقررات لجنة بازل 2 دراسة قياسية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الثامن عشر، بغداد، 2011، ص: 86 - 87.
- <sup>15</sup> نبيل حشاد، دليلك إلى إتفاق بازل 2، المضمون والأهمية والأبعاد، اتحاد المصارف العربية، 2004، ص 89.
- <sup>16</sup> محمد عبد السلام عمر، التطورات الأخيرة في نشاط لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد الرابع، 2، يناير 1996، بغداد، ص: 19.
- <sup>17</sup> هيثم عبد القادر الجنابي، قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية، لمقررات لجنة بازل 2 دراسة قياسية، مرجع سابق ذكره، ص: 87.
- <sup>18</sup> عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: مرجع سابق ذكره، ص: 10.